https://doi.org/10.61353/ma.0150299

أمن الخليج في منظور السياسة الخارجية الصينية مابعد عام 2020

م.د. علي محمد عيدان الجبوري
وزارة التربية/ المديرية العامة للتربية/ كركوك

تاريخ استلام البحث 2023/11/7 تاريخ ارجاع البحث 2023/11/30 تاريخ قبول البحث 2023/12/16

إن دراسة الامن بمفهومه الشامل من أهم متطلبات البحث في امن الخليج كما انَّ البحث في محددات السياسة الخارجية الصينية وعواملها الحاكمة و التحديات التي تواجه دول الخليج تمثل هدفا اساسيا من اهداف البحث لذلك فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور تناول المحور الاول المعنون (محددات السياسة الخارجية الصينية) دراسة تفصيلية لجميع العوامل الحاكمة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الصينية واهدافها في الخليج، إما المحور الثاني بعنوان(موقع دول الخليج العربي في السياسة الخارجية الصينية في ظل المتغيرات الدولية) ويستهدف توضيح مكانة دول الخليج في السياسة الخارجية الصينية واهميتها اما المحور الثالث المعنون (مستقبل وافاق التعاون الصيني الخليجي في ظل التحديات الامنية الراهنة) فسيكون عبارة عن دراسة مستقبلية تتضمن استشراق لنمط التعاون بين الصين ودول الخليج.

The study of security in its comprehensive sense is one of the most important requirements for research in Gulf security. As the research into the determinants of Chinese foreign policy, its governing factors, and the challenges facing the Gulf countries represents a basic goal of the research. Therefore, the research was divided into three axes, the first axis of which is addressed (Determinants of Chinese Foreign Policy) a detailed study of all the factors governing political decision-making in Chinese foreign policy and its goals in the Gulf. The second axis is entitled (The position of the Arab Gulf states in Chinese foreign policy in the light of international changes) and it also aims to clarify the position of the Gulf states in Chinese foreign policy and its importance. The third axis, entitled (The future and prospects of Chinese-Gulf cooperation in light of the current security challenges), will be a future study that includes an outlook on the pattern of cooperation between China and the Arab Gulf states.

الكلمات المفتاحية: أمن الخليج، السياسة الخارجية، الصين، الخليج العربي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

منذ نشوئها واستقلالها اواخر القرن العشرين اعتمدت دول الخليج العربي على التحالف مع الولايات المتحدة في ضمان امنها ، ورغم أنه من الطبيعي أن يكون لكل دولة من الدول العربية أولويات واهتمامات وطنية محددة تحكم مفاهيم وحدود أمنها القومي، إلا أن مفاهيم غالبية الدول العربية تجمعها عدد من العناصر المشتركة، بما في ذلك حقيقة أن الاعتبارات الإقليمية لها مكانة وثقل مهم في توضيح مفاهيم الأمن القومي وتشكيل القرارات المتعلقة بها، ويلاحظ أن موقعها التاريخي والاستراتيجي، فضلاً عن مواردها الغنية بالطاقة، حوّل المنطقة العربية إلى ساحة للتنافس بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة، مما ادى إلى إدراج تقييمات وحسابات القوى الدولية الكبرى في معادلات الأمن القومي للدول العربية وأصبح الكثيرون يعتمدون على قوة عظمى في حساباتهم وقراراتهم الأمنية الولايات المتحدة الامريكية الحليف الابرز المهيمن على قرارات الامن في المنطقة الا ان تغييرات مهمة في السياسة الامريكية جعلتها تتجه نحو تقليص نفوذها في منطقة الخليج الامر الذي اتاح للدول العظمى الاخرى ومنها الصين الولوج الى المنطقة وتوسيع دورها ونفوذها كحليف جديد سيكون له دور بارز في المنطقة ، الا انه في المستقبل القريب لن تكون الصين حليفا بديلا للولايات المتحدة على الرغم من تطور العلاقات السياسية والاقتصادية بشكل كبير بين الصين ودول الخليج.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال معالجته لمسالة امن الخليج في ظل التغيرات الكبيرة الحاصلة في النظام الدولي وبروز دول اخرى مثل الصين وروسيا اللتان تحاولان تحقيق توازن مع الولايات المتحدة في الجوانب العسكرية والاقتصادية، فبرزت اهمية البحث من خلال توضيح مكانة دول الخليج العربي من منظور السياسة الخارجية الصينية ومدى قناعة هذه الدول في ان تكون الصين البديل المحتمل للولايات المتحدة لضمان امن الخليج في المستقبل البعيد .

اشكالية البحث: تكمن مشكلة البحث في أنَّ دول الخليج التي تمثل أهمَّ مكامن الطاقة العالمية عاجزة عن حماية امنها الوطني منفردة ومجتمعة لذا فهي كانت تعتمد على التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية لضمان أمنها إلا أنَّ حدوث تغيرات السياسة الخارجية الامريكية رافقها حدوث تغيرات في النظام الدولي تمثلت في بروز الصين كقوة مؤثرة في تفاعلات هذا النظام فسح المجال امام الصين لتكون قوة منافسة يمكن الوثوق بها لذا فأن هذه الورقة تحاول الاجابة عن التساؤلات الاتية التي تمثل مشكلة البحث واهمها:

1. ما مكانة دول الخليج في السياسة الخارجية الصينية وماهي رؤية الصين حول امن الخليج؟
2. هل يمكن ان تكون الصين بديلا موثوقا للولايات المتحدة يحفظ امن الخليج ؟
3. ما مستقبل التعاون الصيني الخليجي ؟
4. ما المواقف الصينية من الازمات التي مرت بها دول الخليج ؟

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150299

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية تستند الى ان مصالح الدول الكبرى تحرك سياستها الخارجية وان الدول الصغرى التي تعتمد على قوى خارجية في تحقيق امنها تتأثر بشكل كبير في حالة حصول اي متغيرات في النظام الدولي بناءً عل ذلك فان بوصلة سياستها الخارجية ستتوجه باندفاع نحو الطرف الاقوى البارز في الساحة الدولية.

منهجية البحث: إنَّ المنهج(الوصفي يمثل اهم المناهج المستخدمة للوصول الى استنتاجات حقيقية تعالج مشكلة الدراسة كما يعتبر منهج (التحليل النظمي) من أهم المناهج التي سيتم استخدامها لتحليل مضمون النظام الدولي.

أدبيات البحث:

1- حسن ابو طالب، "السياسه الخارجيه الصينيه فى ظل النظام الدولى الجديد" هدى ميتكيس (محرر) فى الصعود الصينى , مركز الدراسات الآسيويه ,كليه الإقتصاد و العلوم السياسيه, جامعه القاهره,2006 ، وقد تناولت الدراسة تطورات السياسة الخارجية الصينية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وبروز نظام الاحادية القطبية وعالجت الدراسة الموقف الصيني من التغيرات الحاصلة في النظام الدولي.

2- عصام عبد الشافي، السياسة الصينية وإعادة تشكيل بنية العلاقات الدولية، مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ (2023/4/2) وقد ناقش المقال التحولات في السياسة الخارجية الصينية وتمددها شرقا وتعزيز حضورها عبر التكتلات والمنظمات الدولية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

3- باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67 لسنة 2016،اوضحت الدراسة السعي الصيني لتحقيق المصالح العليا من خلال مبادرة الحزام والطريق.

4- دراسة (Morgan, T. Clifton; Palmer, Glenn) بعنوان (Chinese Foreign Policy in the 21st Century: Insights from the Two-Good Theory) تم تم اعداد الدراسة بالتعاون بين المركز الدولي الاقتصاد السياسي ومعهد جيمس أ. بيكر الثالث للسياسة العامة جامعة رايس – أبريل 1999، توضح الدراسة الاتجاهات الحديثة في السلوك الدولي الصيني من خلال استخدام النظرية الثنائية الجيدة للسياسة الخارجية.

هيكلية البحث:

يتضمنُ البحثُ مقدمةً وثلاثةَ مباحثٍ وخاتمةً، فالمبحثُ الأولُ يحملُ عنواناً: (محددات السياسة الخارجية الصينية)، ويتكون من مطلبينِ الأول: (المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الصينية)، والثاني :(مرتكزات السياسة الخارجية الصينية)،إمَا المبحث الثاني: (موقع دول الخليج العربي في السياسة الخارجية الصينية في ظل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150299

المتغيرات الدولية)، فاشتمل على مطلبين فقد تضّمن الأول: (تأصيل تاريخي للعلاقات بين الصين ودول الخليج العربي) وكان الثاني:(الاهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية لدول الخليج العربي)، إما المبحث الثالث الذي يحمل عنواناً: (أمن الخليج مستقبل وافاق التعاون الصيني الخليجي)، كما قسم الى مطلبين فكان الأول: (دول الخليج والتوجه نحو الشرق)، في حين كان المطلب الثاني (أمن الخليج في ظل التنافس الامريكي الصيني على الخليج) ثم انتهى البحث بالخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها، والمراجع.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الصينية.

يعدُّ الشرق الاوسط من اهم المناطق التي استهدفها صانع القرار السياسي الصيني وذلك لما تتميز به هذه المنطقة من اهمية جيوسياسية كبيرة وقد تميزت سياستها الخارجية في تلك المنطقة بالتوازن والاعتدال والسعي الى الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة كما انها كانت سياسة انفتاح سياسي واقتصادي على المستوى العالمي والدولي لذا فان معالم السياسة الخارجية الصينية قد تغيرت كثيرا عن العقود السابقة خصوصا بعد بروزها كفاعل دولي مهم له تاثير كبير ضمن نطاق العلاقات الدولية وتسعى الى تشكيل نظام دولي متعدد الاقطاب تتقيد اطرافه بمبادئ القانون الدولي وتحكمه موازين العدالة والمساواة والاحترام المتبادل لمبادئ السيادة والسلامة الاقليمية.

المطلب الاول: المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الصينية:

تنتهج الصين بحزم سياسة خارجية مستقلة سلمية، وتقرر دائما موقفها وسياساتها على أساس موضوعيات الأمر، وتتمسك بالمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وتدعم الإنصاف والعدالة الدوليين، واحترام سيادة جميع البلدان ووحدة أراضيها، والإصرار على أن جميع البلدان متساوية بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو ثروتها أو فقرها، واحترام مسارات التنمية والأنظمة الاجتماعية التي اختارتها شعوب جميع البلدان بشكل مستقل، والمعارضة الصارمة لجميع أشكال التمييز والهيمنة وسياسات القوة، وعقلية الحرب الباردة، والتدخل والصين تعارض سياسة المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتسعى بحزم الى الحفاظ على السيادة الوطنية والأمن والمصالح التنموية، تهدف الى حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين الصينيين والأشخاص الاعتباريين في الخارج.

الفرع الاول: مبادئ العلاقات الخارجية للحكومة الصينية قبل الحرب الباردة(المبادئ الخمسة للتعايش السلمي):

ابتداء من عام 1953، بدأت الصين الجديدة البناء الاقتصادي على نطاق واس، في ظل هذا الوضع الجديد، تحتاج اللجنة المركزية للحزب الشيوعي إلى أنشطة ونضالات دبلوماسية لخلق بيئة سلام دولية أكثر ملاءمة للبناء المحلي، لذا فإن تطوير التعاون ا وعلاقات حسن الجوار مع الدول الآسيوية والإفريقية يشكل جانباً مهماً من دبلوماسية الصين الجديدة، في ديسمبر 1953، أثناء المفاوضات مع الهند، اقترح (تشو إن لاي) المبادئ

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الخمسة للتعايش السلمي ، والتي أقرتها الهند. وقال: "بعد تأسيس الصين الجديدة، تم وضع مبادئ التعامل مع العلاقات بين الصين والهند، وهي مبادئ الاحترام المتبادل للسيادة الإقليمية، وعدم الاعتداالمتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمساواة المتبادلة، والتعايش السلمي [1].

وفي أبريل 1954، تمت كتابة هذه المبادئ الخمسة رسميًا في ديباجة اتفاقية التجارة والنقل بين التبت والصين والهند، ونتيجة لذلك، أصبحت المبادئ الخمسة للتعايش السلمي هي المعايير الأساسية للصين الجديدة لدخول الساحة الدولية والتعامل مع العلاقات بين الدول.

إنَّ المبادئ الخمسة للتعايش السلمي هي سلاح قوي للصين الجديدة للقيام بأنشطتها على الساحة الدولية، واختراق سياسات العزلة والاحتواء التي تنتهجها الولايات المتحدة، وتوسيع التبادلات الأجنبية واصبحت هذه المبادئ الخمسة حجر الزاوية في السياسة الخارجية للصين وتحولت تدريجياً الى معيار للتعامل مع العلاقات الدولية مع الصين[2].

الفرع الثاني: المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة:

وبعد نهاية الحرب الباردة، برزت الصين كأكبر دولة شيوعية في العالم، وبعد انهيار" الاتحاد السوفياتي" في عام 1991،تغير اتجاه "الموجة الشرقية"، وتمكن النظام الشيوعي الصيني من النجاة من الانهيار، ومع تغير قادة النظام ، تغير نموذج صنع القرار الخاص به أيضًا، واختلفت ايضا قرارات السياسة الخارجية التي يتخذها وفقا لنوع نخبته السياسية، وكان(ماو تسي تونغ) يتخذ القرارات المهمة وكان نموذجًا لصنع القرار بقيادة الرجل القوي، إن عملية صنع القرار في الحزب الشيوعي الصيني هي عملية صنع قرار جماعية على مستوى القيادة، ولذلك فانه في العديد من السياسات، وخاصة السياسة الخارجية، اتجه إلى تبني نموذج صنع القرار البيروقراطي الذي تعتمده النخب القانونية[3].

ايضا كان دور "دينغ شياو بينغ" مؤثرا في تحديد مسار السلوك الصيني فيما يخص القضايا الدولية اذ رسم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الصينية من خلال تحديد مجموعة من المبادئ الاساسية كان اهمها: "الترقب الهادئ، التمرس بثبات، المعالجة المتزنة، التربص للفرص، البراعة في البلادة والاختباء، تجنب القيادة أو التحالفات، وإنجاز ما يمكن إنجازه وترحيل الخلافات[4].

كما عرفت الانظمة الشيوعية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي بان يكون المؤتمر العام الذي يعقده الحزب خلال كل فترة زمنية معينة هو المسؤول عن تحديد الاطر الاستراتيجية والسياسات العامة التي تسير عليها الجهات التنفيذية في البلاد وهكذا الحال في الصين فيعتبر المؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني الذي يُعقد مرة كل خمسة أعوام هو الجهة المعنية بصناعة القرار الذي يحدد الاستراتيجيات العامة التي تسير عليها البلاد وتعتبر توصياته توجيهات عامة تسير عليها الحكومة بمختلف هيئاتها وأجهزتها التنفيذية وحتى التشريعية والقضائية، [5].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وفي الوقت الحالي تغيرت توجهات السياسة الخارجية الصينية، فأصبحت تقوم على تعزيز، وتقوية علاقات الصين بالدول النامية والصاعدة، وعلى تشكيل مؤسسات دولية وإقليمية بعيداً من تلك القائمة، وعلى تهميش العلاقات مع الغرب من دون قطعها حيث أمكن.

ولعلَّ هذا يظهر، تركيز الصين على مؤسسات مثل "بريكس" و"منظمة شنغهاي للتعاون" ومبادرة "الحزام والطريق"، وأخيراً وليس آخراً، مبادرة الأمن العالمي (Global Security Initiative) و يرى المحللون الغربيون أن هدفها هو خلق إطار عالمي بديل للهيمنة الغربية تؤدي روسيا فيه دوراً كبيراً وهذا يدل على ان الصين وضعت مواجهة الهيمنة الامريكية ضمن اولويات سياستها الخارجية [6].

إنَّ نمط المواجهة التي تسعى اليها الصين يتضمن الحفاظ على النظام الدولي القائم وتغييره من خلال اجراء تعديلات ووضع ضوابط تنظم شكل العلاقات الدولية بما يضمن دعم الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ويضع حدودا لنظام القطب الواحد الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ولكن هذه السياسة ستتعرض الى رد الفعل الامريكي الذي قد يتمخض عنه صدام قد يؤدي الى تفكيك النظام العالمي القائم وخلق نظام عالمي جديد لذا فمن المتوقع ان يشوب العلاقات الامريكية الصينية فترة من التوتر خصوصا اذا ما دخلت الصين الى منطقة الشرق الاوسط التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة نفوذ امريكي[7].

المطلب الثاني :مرتكزات السياسة الخارجية الصينية:

تستند السياسة الخارجية الصينية على مجموعة من المرتكزات الداخلية والخارجية التي تعد معاييراً أساسياً فتحكم مسار السياسة الخارجية الصينية فالصين تسعى الى تحقيق الامن والاستقرار الداخلي كهدف اساسي لسياستها الخارجية وتركز على اهمية قضية تايوان كعنصر أساسي في موازنة علاقاتها الخارجية كما تلتزم الصين بالسياسة الوطنية الأساسية للانفتاح على العالم الخارجي، وتنتهج بثبات استراتيجية الانفتاح متبادلة المنفعة وتواصل توفير فرص جديدة للعالم من خلال التنمية الجديدة في الصين، وتعزز بناء اقتصاد عالمي مفتوح كما تسعى الصين الى احترام سيادة الدول الاخرى انطلاقا من مبدا عدم الاعتداء المتبادل الذي يهدف الى ترسيخ الامن والاستقرار في المجتمع الدولي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفرع الاول: المرتكزات الداخلية

من المتوقع أنْ تأخذ الصين مكانتها في النظام الدولي الجديد كدولة صاعدة لها القدرة على ردع الدول الاخرى بما لديها من امكانيات مادية واقتصادية وعسكرية ستستخدمها في تحقيق سياساتها الخاصة التي تستند على مجموعة من المرتكزات الداخلية واهمها ما يلي:

اولا : تحقيق استقرار البيئة المحلية: تعمل السياسة الخارجية الصينية وفق مسار يضمن أسس واحتياجات السياسات المحلية، اي انها تتقيد بمتطلبات الوضع الداخلي في الصين(8).

ثانيا: الانفتاح والاصلاح الداخلي واعتماد سياسة التصدير : في الجانب الاقتصادي تسعى الصين الى انتهاج سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي واعتماد سياسة التصدير كركيزة أساسية لعملية التنمية، لذا حققت الصين قفزة سياسية واقتصادية وعسكرية منذ نجاح الثورة الشيوعية عام 1949، وبصفة خاصة منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح عام 1978، ومنذ ذلك التاريخ ركزت الصين على الاهتمام بالعلاقات مع الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا والاستشارات، ومع الدول النامية للحصول على الطاقة والموارد الأولية، وعلى كافة الدول للولوج الى أسواقها وتصريف الإنتاج الصيني الضخم، حيث تحولت الصين إلى "مصنع العالم"(9).

ثالثاً: السعي لبناء قوة تكنولوجية تعتمد على الخبرة الأجنبية والتعاون الأجنبي والاستثمار الأجنبي.

رابعا: تعتبر الصين مسالة اعادة تايوان الى السيادة الصينية الحجر الاساس الذي تستند اليه الصين في علاقاتها الخارجية وتبني علاقاتها مع دول العالم بناءً على موقف هذه الدول من قضية تايوان التي تعتبرها قضية اساسية للحفاظ على وحدة اراضي الصين(10).

الفرع الثاني: المرتكزات الخارجية:

أولا: إنَّ الصين تسعى إلى العمل على استقرار البيئة الدولية أيضاً، وذلك من خلال تمسكها بالمبدأ الدبلوماسي "القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"، والابتعاد عن التورط في النزاعات الدولية، ومن ثم فإن متطلبات تحقيق النمو المستدام والاستقرار السياسي استلزمت سياسة خارجية تسعى لتجنب النزاعات وتحقيق السلام لضمان العمل من أجل تحقيق ذلك ، و تلتزم الحكومة الصينية فعليا بـ "بمبادئ التعايش السلمي" وعدم الاعتداء المتبادل في التعامل مع العلاقات بين الدول والشؤون الدولية، وهذا هو السبب أيضًا وراء امتناع الصين في كثير من الأحيان عن التصويت في الأمم المتحدة (11).

ثانيا: سياسة عدم الاعتداء المتبادل: إن هذه الركيزة الاساسية في السياسة الخارجية الصينية هي أمر ذو اتجاهين، فبينما لا تنتهك الصين سيادة الدول الأخرى، فإنها لا تريد أيضا أن تتدخل الدول الأخرى في شؤون الصين الداخلية، كذلك لا تسمح القوة العسكرية الحالية للصين والبيئة الداخلية للصين بتسليط قدر كبير من الموارد والاهتمام بالشؤون الدولية، وخاصة الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي الوقت الحاضر، لا يزال تركيز

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الصين منصبا على البناء الاقتصادي ، ويستند هذا أيضاً إلى "المصالح الأساسية" الحالية للصين مثل الحفاظ على النظام السياسي في الصين؛ و حماية سيادة الصين وسلامة أراضيها[12].

ثالثاً: التركيز على العلاقات الخارجية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية لذلك سعت الى علاقات استراتيجية مع الدول المهمة وفي مقدمتها الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، وبريطانيا[13].

رابعا: تحويل الجاليات الصينية في الخارج إلى مصدر قوة اقتصادية لجذبها للاستثمار وللسياحة في الصين، وللاستيراد من الصين، مع الابتعاد عن الجوانب السياسية والإيديولوجية التي سادت في مرحلة ماوتسي تونغ[14].

المبحث الثاني: موقع دول الخليج العربي في السياسة الخارجية الصينية في ظل المتغيرات الدولية

من المسّلم به أنْ موقع و مكانة دول الخليج العربي مرتبطة باليات صنع القرار في السياسة الخارجية الصينية التي تسير وفق توجهات خاصة تستند الى التركيز على العوامل المحلية كأساس في رسم مسار سياسة الصين الخارجية، ويعود ذلك الى ان الصين لديها أنظمة مختلفة تختلف تمامًا عن البلدان الأخرى، فهناك تفرد للحزب الشيوعي الصيني، في شكل وادارة الحكم، كما ان هناك دور كبير للعديد من الأحزاب السياسية والمنظمات الحكومية بالمشاركة في ادارة العلاقات الخارجية، كالأحزاب الديمقراطية الثمانية التي تشارك في الشؤون السياسية الوطنية من خلال المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وتلعب دور الرقابة والنقد والاقتراحات، لذا فإنَّ آلية صنع السياسة الخارجية للصين، أي التكوين الهيكلي لصنع السياسة الخارجية، سيكون لها درجة معينة من التأثير على محتوى السياسة نفسها[15].

المطلب الاول: تأصيل تاريخي للعلاقات بين الصين ودول الخليج العربي.

كانت التبادلات الحضارية بين الصين والدول العربية لها تاريخ طويل خصوصا بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وحصول الدول العربية على استقلالها فقد تعاون الجانبان على نطاق واسع على الساحة السياسية الدولية، وكانت هناك تبادلات ودية تبدأ من طريق الحرير البري من تشانغآن في الصين وأبحرت عبر آسيا الوسطى ووصلت إلى قطسيفون، وهي مدينة مشهورة في حوض بلاد ما بين النهرين، وهي الآن المدائن في العراق، وتمتد من قطسيفون إلى سوريا ومصر ولاتزال الصين تسعى الى علاقات متطورة مع الدول العربية خصوصا دول الخليج العربي بالنظر الى اهميتها كمصدر رئيس للطاقة التي تحتاجها الصين كما انها تعتبر من اهم الاسواق لتصريف البضائع الصينية لذلك بدأت الصين تفكر بتكثيف تواجدها في منطقة الخليج العربي بالنظر لتزايد اهمية مصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة[16].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفرع الأول : تطور العلاقات الصينية الخليجية:

تعود الصداقة بين الصين والدول العربية إلى العصور القديمة، منذ أكثر من ألفي عام حيث كانت طرق الحرير البرية والبحرية تربط بالفعل بين الدولتين الصينية والعربية، وعلى مدى فترات طويلة من التاريخ، كان السلام والتعاون والانفتاح والشمول والتعلم والمنفعة المتبادلة للجانبين دائما الموضوع الرئيسي للتبادلات بين الصين والدول العربية.

لقد خلق تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949 واستقلال الدول العربية حقبة جديدة للتبادلات الودية بين الصين والدول العربية، ومن عام 1956 إلى عام 1990، أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية ، تدعم الصين بقوة حركة التحرر الوطني العربي، وتدعم بقوة نضال الدول العربية من أجل الحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها، والسعي وراء المصالح الوطنية وحمايتها، ومكافحة التدخل والعدوان الخارجي، بالمقابل فقد منحت الدول العربية الصين دعماً قوياً لاستعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وفي قضايا مثل قضية تايوان[17].

كما تطورت العلاقات بين الصين والعالم فكان إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر في عام 1956 هو اول موطئ قدم للصين في المنطقة العربية يشير الى بداية اهتمام الصين بالعالم العربي، وفي عام 1958 اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع العراق وأصبح العراق أول دولة في منطقة الخليج تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين ونظراً للخلافات بين الصين ومصر في ذلك الوقت، أصبح العراق يمثل المركز الدبلوماسي الرئيسي للصين في العالم العربي بأكمله.

ومنذ الخمسينات دعمت الصين جهود الاستقلال الوطني التي بذلتها الدول العربية للتحرر من الهيمنة الاستعمارية والتدخلات الخارجية ولضمان حفاظها على امنها الوطني وتحقيق ارادة شعوبها[18].

كما أنَّ الدول العربية عبرت في اكثر من موقف عن دعمها لتطور العلاقات الصينية العربية من خلال دعمها لمبدا الصين الواحدة لذلك كان مسار التقارب في العلاقات الخارجية يجمع بين البلدان العربية والصين علاوة على تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول العربية التي أصبحت وثيقة بشكل متزايد.

الفرع الثاني: المصالح الاستراتيجية الصينية في الخليج.

إنَّ منطقة الخليج باعتبارها منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها، فإن تطور علاقاتها مع الصين يتأثر بشدة بالنظام الدولي والنمط الإقليمي، كما أنَّ تعديل سترا تيجيات الدبلوماسية الصينية له اثر كبير على نمط علاقتها مع الدول الاخرى لذلك، فان دراسة وتحليل العلاقة بين الصين ومنطقة الخليج تتطلب البحث في ثلاث وجهات نظر: النظام الدولي، والبنية الإقليمية، والتكيف الاستراتيجي الخارجي للصين.

كما إنَّ الأهداف الاستراتيجية للصين بمنطقة الخليج ثلاثة الهدف الأول الطاقة والمعادن، والهدف الثاني حماية خطوط الملاحة وخاصة الموانئ التي يعبر منها البترول مضيق باب المندب ومضيق هرمز، وثالثا إبعاد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

خطر القرصنة البحرية عن خطوط الملاحة، لقد اسهمت تطورات الأحداث والوقائع الجيوسياسية في مناطق معينة بما تنطوي عليه من خاصيه العمق الاستراتيجي، أن تظهر إلى حيز الوجود الاهمية الكبرى العامل الجغرافي ومساهماته في اعادة صياغة التصورات للقوى الدولية تجاه النطاقات الجغرافية من حيث أهميتها وتأثيرها في التفاعلات الدولية. ومن هنا وجدت الصين في منطقة الخليج العربي كمجال جغرافي تنطوي دلالاتها منفذاً حيوياً جعلها نقطة ارتكاز استراتيجي في تحقيق طموحاتها الاستراتيجية كقوة صاعدة في النظام الدولي[19].

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول من أبرز الأبعاد الاستراتيجية التي من الممكن أن تنتج عن تطور العلاقات الصينية مع دول مجلس التعاون الخليجي من اجل تعظيم مصالحها وأجندتها على المستوى الإقليمي والعالمي الآتي:

أولا: تطور العلاقات الصينية–بدول مجلس التعاون الخليجي قد يدفع دولا إقليمية أخرى للتفاعل إيجابا مع الدبلوماسية الصينية، وذلك نظرا لثقل دور دول الخليج في المنطقة، وبالتالي قد تتمكن الصين من زيادة نفوذها السياسي في المنطقة العربية.

ثانيا : زيادة التواجد الصيني في الملاحة البحرية الدولية القريبة من المياه الخليجية يهدف لحماية سفنها التجارية من القرصنة والتوترات الإقليمية، وهو ما قد يؤثر سلبا على الملاحة الدولية هناك، نظرا لاشتداد التنافس الدولي على تلك المنطقة.

ثالثا: تطور النفوذ الصيني على المستوى العالمي عبر الدول التي تقع على خط "مبادرة الحزام والحرير، بحيث تكون دول مجلس التعاون الخليجي حلقة اتصال بين الصين ودول قارة أوروبا وأفريقيا نظرا لموقعها الاستراتيجي الرابط بين القارات الثلاث.

رابعا: الطموحات التجارية العالمية للصين وزيادة حاجتها للنفط قد يزيد من إنعاش السوق النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي ومن بعده السوق العالمي، على الرغم من الاتجاه العالمي للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

خامسا: تأمل السعودية تعزيز ثقل دول خليجية وعربية في دائرة علاقات الصين مع المنطقة للحد من دعم الصين لإيران في السياسة الإقليمية، وخاصة القضايا النووية. وأخيراً تطوير العلاقات مع الصين..

المطلب الثاني: الاهمية الجيوبولتيكية والاقتصادية لدول الخليج العربي.

أولتْ الصين اهتماماً كبيراً بطرق النقل وممرات التجارة البرية والبحرية وكانت منطقة الخليج العربي احد اهم المناطق التي تطل على اهم ممرات التجارة العالمية، ومع التقدم المستمر لمبادرة "الحزام والطريق"، أصبح التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول الخليج أوثق بشكل متزايد، مما دفع حجم التجارة الثنائية إلى تحقيق النمو السريع ، وتستمر أوجه التكامل الاقتصادي الضخمة في تحفيز إمكانات التجارة الثنائية، فمن ناحية، تُعَد الصين مستورداً مهماً للطاقة لدول الخليج، ومن ناحية أخرى، فإن المعدات الصينية ذات التكلفة المنخفضة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

من الآلات والمنتجات الإلكترونية والمنسوجات ،يمكن أن تكمل الهيكل الاقتصادي الوحيد نسبياً لدول الخليج وتلبي احتياجات المستهلكين في دول الخليج بشكل جيد([20]).

الفرع الاول: البعد الجيو سياسي في العلاقات الصينية الخليجية

تحظى دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية خاصة في اولويات السياسة الخارجية الصينية مقارنة بأقاليم العالم الاخرى، وتنبع هذه الاهمية من ناحيتين:

الاولى : تتمثل بأهمية الموقع الجغرافي المتميز، إذ أنها تمثل منطقة التقاء طرق المواصلات بين القارات الثلاث، ونقطة التقاء طرق التجارة المختلفة كما و تعد هذه الدول هي الأقرب من حيث طرق النقل مقارنة بدول أمريكا اللاتينية و الدول الإفريقية و بالنظر إلى معدلات النمو المرتفعة التي حققتها و تسعى لتحقيقها الصين فإن تأمين إمدادات الطاقة يظل مسألة استراتيجية ومسألة أمن قومي في المقام الأول بالنظر إلى أهمية خطط التنمية بالنسبة لسياسات الحكومة الصينية داخليا و هو ما يفسر سياسات الصين تجاه منطقة الخليج العربي حيث رأت أنه يجب العمل على تحقيق بيئة آمنة للمناطق التي توجد فيها منابع و طرق مرور النفط، هذا فضلا عن الاهمية الاستراتيجية و السياسية لمنطقة دول الخليج العربي و على وجه التحديد المملكة العربية السعودية([21]).

وفي المبادرة الصينية التي تتضمن بناء "الحزام والطريق" الحالي الذي تروج له الصين، فإن منطقة الخليج هي تمثل نقطة تقاطع "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، كما تعتبر الدول العربية، وخاصة دول الخليج، المصدر الرئيسي للطاقة لا أكثر من 70% من نفط الصين لذلك، بالإضافة إلى العلاقات السياسية والثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الصين والخليج [(22)].

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والتجاري:

تتمثل في كونها مصدر للمواد الاولية ولاسيما النفط، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، الذي يمثل السلعة الاستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي، ويمكن تلمس أهمية دول المجلس من خلال أهم الخصائص الجغرافية والاقتصادية التي تتميز بها هذه الدول كذلك من خلال سعي الصين كما هو معروف إلى تأمين ما أمكنها من مصادر الطاقة الضرورية لاقتصادها السريع النمو و تعتبر الصين الآن ثاني أكبر مستهلك للنفط و ثالث أكبر مستورد له اذ تستورد اكثر من 50% من وارداتها النفطية من دول الخليج العربي لذلك فان الصين تدرك الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج بشكل عام ، وهي تعتبر الموارد النفطية في هذه المنطقة ضمانة استراتيجية للتنمية المستدامة في الصين، خصوصا بعد ارتفاع الاسعار العالمية للنفط نتيجة لاندلا ع الحرب الروسية الاوكرانية الذي تزامن مع انخفاض انتاج النفط في الصين منذ عام 2016، وارتفع اعتمادها على الدول الأجنبية بنسبة تصل إلى 63.8%. ، لذا تعتبر دول الخليج، وخاصة دول "مجلس

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التعاون الخليجي" مثل المملكة العربية السعودية وعمان والكويت والإمارات العربية المتحدة، مصادر مهمة لواردات الصين النفطية[23].

ويرى العديد من المهتمين بالاقتصاد العالمي ان الصين ودول الخليج تولدان مجتمعتين نحو 22 في المائة من الناتج الإجمالي العالمي؛ ما يجعلهما محركين رئيسيين للنمو العالمي، وكان هناك انتعاش خليجي هائل في الطلب على السلع الاستهلاكية من الصين لذلك وصل إجمالي التجارة بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط بلغ 505 مليارات دولار في عام 2022، وبنسبة نمو قدرها 76 في المائة عن مستواها قبل 10 سنوات، وكان من اللافت أن إجمالي التجارة بين الصين ودول الخليج وحده تضاعف 3 مرات خلال تلك الفترة[24].

وكشف سفراء الصين لدى دول مجلس التعاون عن حجم التبادل التجاري، حيث حلت الصين محل الاتحاد الأوروبي منذ عام 2020، وأصبحت أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون ، فقد استطاعت الصين تأسيسَ حضورِها الاقتصادي في الخليج، بدخول العلاقاتِ مرحلة جديدة "خلال سبعين عاما من التقاربِ السياسي" الذي أحدثَ تطورا اقتصاديا مذهلا، ومازال في مرحلةِ التحول ، وتتصدر السعودية لائحةَ شركاءِ الصين التجاريين بين الدولِ العربية، فيما تجاوزَ مستوى التبادلِ التجاري بين الإماراتِ والصين 64 مليارَ دولار ،كما تربّعت الصين على رأسِ قائمةِ الدول الآسيوية من حيثُ حَجمُ التبادلِ التجاري مع سلطنةِ عُمان بمبلغ 21.56مليار دولار ، وبلغ حجمُ التبادلِ التجاري بين الكويت والصين 20.2 مليار دولار في الـ11 شهرا الأولى من عام 2021،فيما أكد سفيرُ الصين لدى قطر أن حجمَ المبادلاتِ التجارية مع بلادِه تجاوزَ 18 مليارَ دولار ، وتجاوز حجمُ التبادل التجاري بين البحرين والصين المليارِي دولار[25].

المبحث الثالث: امن الخليج مستقبل وافاق التعاون الصيني الخليجي.

في عام 1971غادرت بريطانيا منطقة الخليج بالكامل وملأت الولايات المتحدة فراغ السلطة الذي نشأ بعد رحيلها وبدأت حقبة جديدة في الخليج تقودها الولايات المتحدة الامريكية وخلال فترة الحرب الباردة منعت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي من الوصول الى المنطقة ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة ، غزا العراق الكويت ، و ظهرت أزمة جديدة وأدت هذه الأزمة إلى تزايد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، اذ ان اهداف الولايات المتحدة في الخليج يمكن تلخيصها بثلاثة اهداف الاول : حماية امن الطاقة والثاني حماية مصالحها الاقتصادية والثالث: حماية الانظمة الحاكمة في الخليج .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150299

المطلب الاول: دول الخليج والتوجه نحو الشرق.

نتيجة للتغيرات الكبيرة التي حصلت في النظام الدولي من خلال صعود دول عظمى جديدة ساهمت بشكل فعال في تغيير البنية الاقتصادية العالمية بدات دول الخليج العربي منفردة ومجتمعة تسعى الى تنويع سياستها الخارجية وبدات تنجذب نحو الشرق الاسيوي بالتزامن مع انتقال مركز الثقل في الاقتصاد العالمي نحو هذه المنطقة وزيادة الطلب على الطاقة ولغرض الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتنامية في هذه المنطقة علاوة على ايجاد بديل قادر على الحفاظ على امن منطقة الخليج بعد تراجع الدور الامريكي وضعف اهتمامها في المنطقة وغموض مستقبل العلاقات الامريكية الخليجية .

الفرع الاول: مرحلة الصعود الصيني:

من خلال استقراء التطورات والتغييرات في مسار نمو جمهورية الصين يتبين بانها تسير باتجاه الصعود لتكون قوة عظمى مؤثرة في النظام الدولي؛ لأنَّها تمتلك جميع المقومات التي تمكنها من الوصول الى مرتبة القوة العظمي, حيث تتوافر لها كافة المقومات التي تؤهلها للوصول إلي هذه المرتبة، وذلك من خلال تصاعد قوتها العسكرية والاقتصادية بالاعتماد على قدراتها الذاتية ، وإزاء ذلك، فأن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لتطويق النفوذ الصيني في منطقة الخليج العربي ، للحيلولة دون ظهور قوة أسيوية تتحدى مكانتها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط، ولكن الصين جاءت الآن لتكسر هذه القاعدة فقد صارت قوة صاعدة محورية في النظام الدولي سياسياً وعسكرياً واقتصاديا بالشكل الذي يمكنها من أن تهدد المصالح والنفوذ الأمريكي ليس فقط في آسيا وحدها, ولكن أيضا على المساحة العالمية[26].

إنَّ انحسار التواجد العسكري في منطقة الخليج العربي بعد احتلال العراق وافغانستان لتقليص كلفة الانفاق العسكري رافق ذلك حصول تغيير في اسعار النفط دفع المنتجين المحليين في الولايات المتحدة الى زيادة انتاجهم وتقليص الحاجة الى استيراد النفط كما ان حاجة الدول المنتجة الى التدفقات المالية تدفعها الى بيعه بالكميات المطلوبة وهذا ما دفع الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب الى تقليص الوجود العسكري الامريكي في المنطقة والابتعاد عن الدخول في حروب تستنزف اموال الولايات المتحدة . و في الآونة الاخيرة بدا النفوذ الامريكي يضعف في منطقة الخليج العربي خصوصا بعد اندلا ع الحرب في اليمن والهجوم على شركة ارامكو البترولية التي وقفت خلالها الولايات المتحدة موقف اقرب الى الحياد والوساطة الداعية الى انهاء الحرب بدلا من دعم الحليف السعودي بشكل صريح وواضح [27] حيث بدا التغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج في نهاية فترة اوباما واستمر خلال فترة ترامب وبايدن كما ان صدور قانون(جاستا) الذي تضمن تصويت الأغلبية الساحقة فى مجلس الشيوخ الأمريكي، لما يسمى بقانون العدالة ضد رعاة الإرهاب والذي يسمح لمواطني الولايات المتحدة بمقاضاة الحكومات الاجنبية في المحاكم الاتحادية وترى المملكة العربية السعودية ان هذا القانون يستهدفها كون اغلب المسؤولين عن احداث 11 ايلول سبتمبر هم من رعاياها[28].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

دفع ذلك دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز توجهها نحو شرق آسيا، وإعادة ترتيب أولوياتها عبر اعادة التفكير في صيغة جديدة للأمن في منطقة الخليج، خاصة في ظل تراجع الشركاء التقليديين كالولايات المتحدة الأمريكية عن كفالة هذا الدور.

كما بدأت الصين تفكر بالدخول الى منطقة الخليج بالنظر الى اهميتها الاقتصادية كونها تملك اكبر خزين احتياطي للنفط والغاز علاوة على موقعها الجغرافي المتميز المسيطر على الممرات والمضايق البحرية المهمة في العالم .

الفرع الثاني: الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول الخليج

وفي حزيران 2010، أنشأت الصين آلية للحوار الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وعقدت الجولة الأولى من الحوار في بكين ، وبعد ذلك، عُقدت الجولتان الثانية والثالثة من الحوار الاستراتيجي في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة وبكين ، كما عقدت قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية في 2022 فكانت هي البداية الاولى للحوار الخليجي مع الصين اذ كان اتفاق القادة على تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الصين، والدفع نحو آفاق جديدة في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية وقد تم خلال هذه القمة مناقشة القضايا الإقليمية والدولية، وتم الاتفاق على أهمية تضافر الجهود لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء العالم وعلى ضرورة استعادة السلام والأمن الدوليين من خلال الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم والالتزام بمبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وحسن الجوار.

وقد دعا البيان الختامي للقمة إلى الحفاظ على النظام الدولي القائم على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها مع التأكيد على ضرورة دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة مجلس التعاون، وضمان الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني بما يحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي[29].

وفي يناير 2022، زار الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي آنذاك(نايف فلاح مبارك الحجرف) الصين، وأصدرت وزارة الخارجية الصينية والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بيانا مشتركا، واتفق الجانبان على إقامة الشراكة الاستراتيجية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي في أقرب وقت ممكن، والتوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين ومجلس التعاون الخليجي ؛ كما تم التفاوض على اتفاقية تجارة حرة وإنشاء منطقة تجارة حرة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وتم الاتفاق على عقد الجولة الرابعة من الحوار الاستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في الوقت المناسب[30].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المطلب الثاني : امن الخليج في ظل التنافس الامريكي الصيني على الخليج.

ازدادت شدة المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية على منطقة الخليج العربي وبدأت الصين تسعى الى الولوج الى هذه المنطقة للاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة لذلك حرصت دول الخليج العربي على تحقيق نوع من التوازن في سياستها الخارجية بحيث تضمن احتفاظها بعلاقات تحالف امني مع الولايات المتحدة مع شراكة امنية واقتصادية مع الصين مع ادراك دول الخليج لمسألة أن لن تكون بديلا عن الولايات المتحدة لتحقيق الامن في المستقبل القريب، رغم طموحاتها الجيوسياسية المتنامية في جميع أنحاء العالم.

الفرع الاول: امن الخليج في ظل تزايد النفوذ الصيني.

مع اشتداد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، بدأت الصين تبذل قصارى جهدها لتطوير قوتها البحرية لغرض اللحاق بالولايات المتحدة، كذلك سعت الصين الى توسيع نفوذها في الشرق الاوسط فحاولت بناء منشآت عسكرية في عمان في الطرف الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية وقد يؤدي ذلك الى ان تقوم الولايات المتحدة بالعمل على إعادة تقييم تخطيطها الاستراتيجي العسكري وتخصيص الموارد في تلك المنطقة وحتى في جميع أنحاء العالم وكان السبب وراء اختيار الصين لعمان كقاعدة خارجية لها هو موقعها الممتاز اذ انها تحد مضيق هرمز، المعروف باسم "حلق الخليج العربي"، وهو قناة مهمة للنفط والغاز الطبيعي ، يمكنها السيطرة على مضيق هرمز والسيطرة على خطوط الاتصال البحرية من الخليج العربي إلى بحر العرب والمحيط الهندي[31].

من الواضح أن اختيار الصين لعمان يهدف إلى توسيع موطئ قدمها في الشرق الأوسط، في السابق، كانت القاعدة الخارجية الوحيدة للصين هي جيبوتي بإفريقيا، وإذا قامت الصين ببناء قاعدة خارجية ثانية في عمان في المستقبل، فإنها ستحمي أولاً خطوط الاتصال البحرية التي تربط بين البلدين، التي تعتبر حاسمة بالنسبة لنقل الطاقة في الصين؛ ثانياً، هو إظهار أن دخول الصين إلى الشرق الأوسط يمكن أن يعزز صوت بكين ونفوذها في المنطقة؛ والثالث هو اغتنام هذه الفرصة لتحدي القوة التقليدية للولايات المتحدة في المنطقة[32] .

كما تمكنت الصين من خلال نظرتها الخاصة الى اهمية الحفاظ على الامن والاستقرار في الخليج من تحقيق تقارب سياسي بين ايران والمملكة العربية السعودية اللتان كانتا تعتبران دائما أعداء قدامى في الشرق الأوسط، وتمكنت من توقيع اتفاق لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد قطع العلاقات الدبلوماسية لمدة سبع سنوات، كما سعت الصين الى لعب دور دولي اكبر خلال حرب غزة اذ سعت الصين أيضا للضغط من أجل وقف إطلاق النار بعد أن هاجمت حماس إسرائيل، وفي منتصف أكتوبر، اختتمت فرقة المرافقة رقم 44 التابعة للبحرية الصينية زيارتها إلى عمان وأجرت مناورات بحرية مشتركة مع البحرية العمانية في المياه القريبة من مسقط ، ووفقًا لتقرير صادر عن وسائل الإعلام الحكومية الصينية CCTV، شملت السفن المشاركة مدمرة الصواريخ الصينية Zibo، والفرقاطة الصاروخية Jingzhou، وسفينة الدورية Saada التابعة للبحرية الملكية العمانية، وتشمل موضوعات التدريبات الاتصالات البحرية وحركات التشكيل[33].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إنَّ كل هذا يظهر أن الصين تزيد من تدخلها في الشرق الأوسط وتعمق علاقاتها الدفاعية والدبلوماسية مع الشرق الأوسط مما يشكل تحديات وتهديدات للتفوق العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ، إن ذلك لن يعزز النفوذ الجيوسياسي للصين فحسب، بل سيكون بمثابة توازن للقوى الكبرى الأخرى، وخاصة نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل وربما يؤدي إلى استقطاب العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، مما أدى إلى تراجع نفوذها في المنطقة نسبياً ، "من المرجح أن يُنظر إلى هذه الخطوة من جانب الصين على أنها جزء من سعيها لتغيير القواعد والنظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة في المحيطات والأمن البحري الدولي"[34].

ويعتقد ان الغرض الاساسي الاخر بانه يمكن استخدام قاعدة عمان لجمع المعلومات الاستخبارية، بما في ذلك مراقبة الأنشطة العسكرية وحركة المرور البحرية في المنطقة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للصين لفهم الوضع الأمني الإقليمي والتأثير عليه؛ أو قد توفر أيضًا الدعم اللوجستي اللازم، بما في ذلك الإمدادات، والصيانة ووظائف التوقف للراحة لدعم نشر وعمليات تشكيلات حاملات الطائرات التابعة للبحرية الصينية في المحيط[35].

في حين ، ترى الولايات المتحدة إن الصين لديها شيء واحد مشترك عندما تبحث عن قواعد خارجية، وهو استهداف "نقاط الاختناق" البحرية ذات المواقع الجغرافية الاستراتيجية، وذلك لممارسة قوة الصين السياسية والاقتصادية والعسكرية على المياه التي تريد التأثير عليها، على سبيل المثال، تواجه قاعدة الدعم في جيبوتي مضيق باب المندب الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، وتتاخم عمان مضيق هرمز[36].

كما قامت الصين لأجل ضمان أمن الطاقة والتجارة البحرية بدمج الموانئ ونقاط المراقبة البحرية في البلدان الواقعة على طول الطريق من بحر الصين الجنوبي إلى الشرق الأوسط في ما يسمى "استراتيجية سلسلة اللؤلؤ"، أهم شريان حياة بحري للصين، وفي وقت لاحق، تستخدم الصين اسم "حزام واحد، طريق واحد" لحزم وتوسيع نطاقها، وتعد عمان أحد الأمثلة على "استراتيجية سلسلة اللؤلؤ" التي تنتهجها الصين وتمتد إلى شمال المحيط الهندي[37].

إما السعودية فقد ترى إن علاقتها بالولايات المتحدة والصين ليست صفرية ، ويعتقد الخبراء العسكريون أنه مع استمرار تزايد التهديد الأمني الذي تشكله إيران وتحول تركيز الولايات المتحدة إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ، قد تقوم دول الشرق الأوسط بتعديل بنيتها الأمنية وسياساتها الخارجية وفقًا لذلك، وعلى الرغم من أن نفوذ الصين في الشرق الأوسط سوف يتركز في مجالات الطاقة والاقتصاد والدبلوماسية، إلا أن الولايات تخشى من توسع الصين في وجودها في المجالين العسكري والأمني في المستقبل ، ومع استمرار نمو الاقتصاد الصيني، فمن المرجح أن يتعزز التعاون بين السعودية والصين بسبب النفوذ الاقتصادي للصين في المنطقة وخارجها، لكن السعودية لا تزال تحافظ على علاقات أمنية قوية مع الولايات المتحدة[38].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150299

الفرع الثاني: الفراغ الامني و التنافس الامريكي الصيني في الخليج

كانت الولايات المتحدة هي القوة الاستراتيجية المهيمنة ومزود الأمن في الشرق الأوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ومع ذلك، فأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني وسحب قواتها من العراق وأفغانستان، دفع بعض دول الشرق الأوسط والخليج لان تشعر بالقلق من أن الولايات المتحدة ستقلص من وجودها في المنطقة.

وفي يوليو/تموز الماضي، أثناء حضوره قمة مجلس التعاون الخليجي في المملكة العربية السعودية، قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إن الولايات المتحدة "لن تنسحب وتترك فراغًا تملأه الصين أو روسيا أو إيران"[39].

على الرغم من أن الولايات المتحدة حولت مواردها واهتمامها بشكل متزايد نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ في السنوات الأخيرة، إلا أنَّ منطقة الخليج تظل مهمة للمصالح الوطنية الأمريكية لذلك فأن دول الخليج لا تزال تعتمد على الولايات المتحدة في معظم عمليات شراء الأسلحة، والدفاع الجوي والصاروخي، والصيانة وتدريب المنصات العسكرية الرئيسية على المدى الطويل، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ولا يمكنها تحمل الانفصال الكامل عن الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة، الولايات المتحدة على المدى القصير إلى المتوسط، ولهذا السبب يبدو سيناريو التحالف مع الصين مستحيلاً ، وعلى الرغم من أن الانتشار الدائم الحالي للصين في الشرق الأوسط عبارة عن أسطول بحري صغير مكون من ثلاث سفن لا يمكن أن يضاهي الوجود الكبير للبحرية الأمريكية، إلا أن الخبراء العسكريين حذروا من أنه من المرجح أن تتوسع البحرية الصينية في المنطقة[40].

وعلمت وكالة الاستخبارات الأميركية أن الصين كانت تبني سراً ما اشتبهت في أنه منشأة عسكرية في ميناء في الإمارات العربية المتحدة، أحد أقرب حلفاء أميركا في الشرق الأوسط، وحذرت إدارة بايدن، التي شعرت بالقلق، حكومة الإمارات العربية المتحدة من أن الوجود العسكري الصيني في البلاد قد يهدد العلاقات بين البلدين، وبحسب ما ورد توقفت أعمال البناء مؤخرًا بعد عدة جولات من الاجتماعات والزيارات التي قام بها مسؤولون أمريكيون[41].

وقالت صحيفة وول ستريت جورنال إن جهود الصين لإنشاء ما يعتبره المسؤولون الأمريكيون موطئ قدم عسكري في الإمارات العربية المتحدة، وجهود إدارة بايدن لإقناع حكومة الإمارات العربية المتحدة بمنع بناء القاعدة، تعكس التحديات التي تواجهها الحكومة الأمريكية في محاولتها، لمنافسة بكين عالمياً[42].

الخاتمة:

إنَّ موضوع أمن الخليج يكتسب أهميته من أهمية المنطقة التي تمثل من أهمَّ مصادر الطاقة التي تحتاجها الدول الصناعية الكبرى، والتي تلتقي مصالحها في الحفاظ على هذه المنطقة الحيوية التي تتميز ايضا بموقع جغرافي يحتوي على ابرز الممرات البحرية التي تربط الشرق بالغرب لذا نجد ان هذه الدول تتنافس فيما بينها للحصول

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

على موطئ قدم في هذه المنطقة التي لا تستطيع حماية نفسها ذاتيا ، بل كانت تعتمد على تحالفها مع الولايات المتحدة لعقود طويلة الا ان كثرة الصراعات في المنطقة والتراجع في الوضع الاقتصادي الذي تعاني منه الولايات المتحدة الامريكية ادى الى انتهاجها لسياسات توحي لدول الخليج بانها لم تعد حليفا ضامنا يمكن الاعتماد عليها خصصوا فيما يتعلق بالملف النووي الايراني والحرب مع الحوثيين ،والتهديدات الايرانية المستمرة والعلنية لبعض دول الخليج وتهديدها بغلق مضيق هرمز اذا دعت الضرورة لذلك ،كل ذلك دفع بعض دول الخليج بالتفكير في ايجاد بديل من القوى العظمى وكانت الصين من ابرز تلك الدول على الرغم من عدم امكانية استبدال مكانة الولايات المتحدة بدول أخرى مثل الصين في المدى القريب على الاقل لكن ذلك يعد من ابرز الاحتمالات في المستقبل البعيد.

المصادر والمراجع:

[1] - أنس خالد النصار. الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات-دراسة استشرافية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة,قطر، 2020.ص30-50.

[2] - حيدر قحطان سعدون الأمير. أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي. مجلة العلوم السياسية, 2023, العدد(66): ص99-130.

[3] -اسماء بن مشيرح، السياسة الخارجية للصين في النظامين الإقليمي والدولي،اطروحة ماجستير،كلية العلوم السياسية جامعة قسطنطينة 3، الجزائر،2014،ص70-75.

[4] -عزت شحرور ،صناعة القرار في الصين مراكزها تطورها، مركز الجزيرة للدراسات، 2013،ص4.

[5] -عزت شحرور، مصدر سبق ذكره ،ص 5.

[6] - ابراهيم علوش، قراءة في تحولات السياسة الخارجية الصينية،مقال منشور على الانترنت على موقع الميادين، متاح على الرابط: https://www.almayadeen.net/research-papers/%D9(jl (تم الاطلاع عليه بتاريخ 20،11،2023)

[7] -محمود عبد الهادي، آراء ودوافع ودلالات إصدار الصين قانون العلاقات الخارجية، مقال منشور على موقع الجزيرة متاح على الانترنت على الرابط : https://www.aljazeera.net/opinions/2023/7/19/%D8%AF%D9%88%D86(تم الاطلاع عليه بتاريخ 20،11،2023).

[8] - اسماء بن مشيرح مصدر سبق ذكره ص76.

[9] - فاروق عباس, احمد; احمد. التجربة التنموية في الصين.. الواقع والتحديات. المجلة العلمية للإقتصاد و التجارة, جامعة الازهر، القاهرة، 2019, 49.3: 545-578.

[10] - هديل حربي، مستقبل الصعود الكوني للصين وقيادة العالم في القرن 21،مجلة العلوم الاكاديمية،بغداد، العدد 51،2018،ص505-540.

[11] - ايفان ميديروس،م .تايلور فرافيل،دبلوماسية الصين الجديدة،في جين لياتج تسيانج و دان بلومينثال،السياسة الصينية في الشرق الاوسط،سلسلة ترجمات، العدد 48،المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية، القاهرة ،أكتوبر40 ص،2881.

[12] - عماد منصور،السياسة الخارجية الصينية من منظار "الثقافة الاستراتيجية"،مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا ،الدوحة ،العدد 21، لسنة 2016،ص30-31.

[13] - دانييل بورشتين،ارنيه دي كيزا،التنين الاكبر ،الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال،سلسلة كتب عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، مطابع الوطن ،الكويت،2001، ص449.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

[14] - يوتينج وانج، فرص وتحديات تواجه الجالية الصينية في الإمارات في حقبة جديدة،مقال منشور على موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن ، متاح على الرابط: https://agsiw.org/ar/opportunities-and-cmmunity-in-a-new-era-arabic
(تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/14)

[15] - عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية الصينية، في فترة رئاسة كل من "ماو تسي تونج، ودينج تشاو بنج": دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العراق، المجلد/ 2 السنة/ 2 العدد/ 4كانون الاول 2015 ،ص57.

[16] - كيف يؤثر تغيير الوجهة الاقتصادية للصين على دول الخليج العربي ، صحيفة العرب، السنة 43 العدد 11954،الخميس 2021/1/28 .

[17] - العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي الى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع،بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،دبي المجلد 1، ط1، 2009 ص202-229.

[18] - ناهد عبدالله إبراهيم، العلاقات المصرية الصينية على طريق الحرير في الماضي والحاضر، مجلة افاق اسيوية،الهيئة العامة للاستعلامات ،القاهرة ،العدد 1، لسنة 2017,ص53-54.

[19]-Cheng, Joseph YS. "China's Relations with the Gulf Cooperation Council States: Multilevel Diplomacy in a Divided Arab World." The China Review 2015.pp. 35-64.

20 - علي زياد، مكانة الخليج في استراتيجية (الحزام والطريق الصينية)،صحيفة القدس العربية، لندن ،المجلد 27 ، العدد 8184، ص22.

21 - زينب عبدالله، السياسة الخارجية الصينية تجاه دول الخليج العربي (السعودية انموذجا)، مجلة دراسات اكاديمية،بغداد، العدد 58،ص215-218.

22 - باهر مردان مضخور. استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين. مجلة دراسات دولية,مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد بغداد، 2016, 67: 185-225.

23 - كاظم هاشم نعمة، القوة الناعمة الصينية والعرب، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، قطر، الدوحة ، العدد 26، ص41.

24 - العلاقات الصينية - الخليجية «أكثر من مجرد نفط»، مقال منشور على موقع صحيفة الشرق الاوسط الالكترونية متاح على الرابط :
https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82)(تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/11/26).

25 - الصين أكبر شريك تجاري للدول الخليجية.. حلت مكان الاتحاد الأوروبي منذ 2020 مقال منشور على الانترنت على موقع قناة العربية متاح على الرابط:-https://www.alarabiya.net/aswaq/s0 2020(تم الاطلاع عليه بتارخ 2023/5/26).

26 - خليل محمد, شيماء,. الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية,جامعة قناة السويس،مصر، الاسماعيلية، 2022, 13.3: 53-73.

27 - سلطان العامر، بايدن وحرب اليمن: السياق الطويل لتحولات الموقف الأمريكي، https://carnegieendowment.org/sada/84227)تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/11)

28 - مغيرة عيسى. "قانون جاستا. تجسيد لازدواجية المعايير الأمريكية وخرق لقواعد القانون الدولي".مجلة كلية الحقوق ، جامعة اسطنبول المدنية، اسطنبول، المجلد 2، العدد 2، لسنة 2017، ص11-23.

29 - جمال, هبه. مفهوم المصير المشترك والعلاقات العربية الصينية: بين مبادرة الحزام والطريق وجائحة الكورونا. مجلة السياسة والاقتصاد, جامعة بني سويف، مصر،محافظة بني سويف، 2022, 14.13: 1-33.

30 -مجموعة مؤلفين. العرب والصين: مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات,قطر، الدوحة، 2019.ص112-147.

31 -جين ليانشيانج، إن جاناردان، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات امام منطقة الخليج.. نظرة تحليلية، اكاديمية الامارات الدبلوماسية،ابو ظبي، يونيو. 2018. ، ص .5-10.

32 -أنس خالد النصار. الاستراتيجيا الصينية تجاه الدول العربية: الأهداف والمآلات-دراسة استشرافية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة, 2020.ص232-245.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0150299

24- Dion Nissenbaum, Chun Han Wong, China, Russia, Iran Hold Joint Military Drills in Gulf of OmanGrowing cooperation between the three countries presents a challenge to U.S. interests in the Middle East, https://www.wsj.com/articles/china-russia-iran-hold-joint-military-drills-in-gulf-of-oman-aba5f55e(16,12,2023)

34 - عدنان خلف البدراني،اهمية امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، بغداد،العدد 66،ص281.

35 - إطلاع بايدن على مُخطط صيني لبناء قاعدة عسكرية في عمان.. ما أهميتها؟ مقال منشور على موقع الحرة متاح على الرابط :https://www.alhurra.com/arabic-and- D8%9F (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/12/16).

36 - خديجة عرفه محمد ، الصين وامن الطاقة رؤية مستقبلية ، مجلة السياسة الدولية، القاهره، العدد 164 نيسان 2006 ، ص56

37 - كلاع شريفة ، جيوسياسية الصين ومكانتها الدولية من خلال إستراتيجية عقد اللؤلؤ: هل تخلق لها رهانات وتحديات؟، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر مخبر الأمن في منطقة المتوسط :،الجزائر، المجلد 1،العدد2021،10، ص450-550.

38 - هل تجتذب السعودية الصين ام لدى بكين مشروع تواجد عسكري السنة 42، العدد12907لسنة،2023.

39 -صحيفة الشرق الاوسط، متاح على الرابط : https://aawsat.com/home/article/3761361/%D88-(تم الاطلاع عليه(2023/12/20.

40 -عبيد الكتبي; سعيد. أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي العربي: دراسة حالة مبادرة الحزام والطريق: 2013-2023. حوليات أداب عين شمس, 2023, 51.10: 346-368.

41 -محمد بن صقر السلمي ، التنافس الامريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الاوسط،المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، 2021،ص16-20.

42- Gordon Lubold and Warren P. Strobel, Secret Chinese Port Project in Persian Gulf Rattles U.S. Relations With U.A.E. Alarmed U.S. officials warned Emirati government, a Mideast ally, that Chinese military presence could hinder ties; construction has halted, The Wall Street Journal,. Nov. 19, 2021

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0